

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-107 المؤرخ في 7 رمضان عام 1441 الموافق 30 أبريل سنة 2020 الذي يحدد كييفيات موافقة النشاط بعد السن القانونية للتقاعد.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-240 المؤرخ في 12 محرم عام 1442 الموافق 31 غشت سنة 2020 الذي يحدد مبلغ الأجر المرجعي.

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تحديد الشروط والكييفيات الخاصة للانتساب الإرادي للنظام الوطني للتقاعد لأفراد الجالية الوطنية بالخارج الذين يمارسون نشاطاً مهنياً خارج التراب الوطني وكذا حقوقهم والتزاماتهم،طبقاً لاحكام المادة 50 من القانون رقم 18-18 المؤرخ في 19 ربیع الثاني عام 1440 الموافق 27 ديسمبر سنة 2018 والمتضمن قانون المالية لسنة 2019.

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة 2 : تطبق أحكام هذا المرسوم على أفراد الجالية الوطنية بالخارج الذين يمارسون خارج التراب الوطني نشاطاً مهنياً خاضعاً لنظام الأجراء أو شبه الأجراء وأو نشطاً مهنياً خاضعاً لنظام غير الأجراء لحسابهم الخاص صناعياً أو تجاريأ أو فلاحياً أو حرفيأ أو حراً أو آخرأ غير الخاضعين للانتساب الإجباري للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي.

المادة 3 : يمكن أفراد الجالية الوطنية بالخارج المذكورين في المادة 2 أعلاه، الانتساب الإرادي للنظام الوطني للتقاعد بطلب منهم يقدم للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بواسطة استماراة تعدتها المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالضمان الاجتماعي، مقابل تسليم وصل إيداع.

المادة 4 : يتربى على الانتساب الإرادى لأفراد الجالية الوطنية بالخارج الاستفادة من الأداءات العينية للتأمين عن المرض والأمومة وكذا أداءات التقاعد وفقاً للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها ولاحكام هذا المرسوم.

المادة 5 : يمكن أفراد الجالية الوطنية بالخارج المنتسبين إرادياً للنظام الوطني للتقاعد تعليق انتسابهم أو استئنافه حسب الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم شريطة تقديم تصريح شخصي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

المادة 6 : تعد هيئات الضمان الاجتماعي نماذج الاستثمارات الخاصة بالانتساب الإرادى للنظام الوطني للتقاعد وكذا استئناف الانتساب وتعليقه والتنازل عنه.

مرسوم تنفيذي رقم 22-351 المؤرخ في 22 ربیع الأول عام 1444 الموافق 18 أكتوبر سنة 2022، يحدد الشروط والكييفيات الخاصة للانتساب الإرادى للنظام الوطني للتقاعد للأفراد الجالية الوطنية بالخارج الذين يمارسون نشاطاً مهنياً خارج التراب الوطني وكذا حقوقهم والتزاماتهم.

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 112-5 و 141 (الفقرة 2 منه)،

- وبمقتضى القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 83-12 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 08-08 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008 والمتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي،

- وبمقتضى القانون رقم 18-18 المؤرخ في 19 ربیع الثاني عام 1440 الموافق 27 ديسمبر سنة 2018 والمتضمن قانون المالية لسنة 2019، لاسيما المادة 50 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85-33 المؤرخ في 19 جمادي الأولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 الذي يحدد قائمة العمال المشبهين بالأجراء في مجال الضمان الاجتماعي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-275 المؤرخ في 19 ذي القعدة عام 1442 الموافق 30 يونيو سنة 2021 والمتضمن تعين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 22-305 المؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر سنة 2022 والمتضمن تعين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-124 المؤرخ في 9 ربیع الثاني عام 1429 الموافق 15 أبريل سنة 2008 الذي يحدد صلاحيات وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،

المادة 10 : يحسب الاشتراك الشهري على أساس قاعدة يصرح بها المكلف، يجب أن تقل عن ثلاثة (3) مرات قيمة الأجر المرجعي المحدد بموجب التنظيم المعمول به.

تدفع الاشتراكات خلال الشهر المولى لكل ثلاثة من السنة المدنية المعنية.

تحدد كيفيات دفع الاشتراكات بموجب قرار مشترك بين الوزراء المكلفين بالضمان الاجتماعي والشئون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والمالية.

المادة 11 : يدفع الاشتراك بالعملة القابلة للتحويل مقابل الحق في الأداءات العينية للتأمين عن المرض والأمومة وأداءات التقاعد الممنوحة بالدينار الجزائري.

لا تدفع الأداءات المنصوص عليها في هذا المرسوم خارج التراب الوطني.

المادة 12 : يترتب على عدم دفع الاشتراك بحلول تاريخ الاستحقاق تطبيق زيادة عن التأخير تحدد بنسبة 15% من أساس الاشتراك عن كل ثلاثة تأخير، في حدود سنة مدنية واحدة.

ويترتب على عدم دفع الاشتراكات في الأجال المحددة في الفقرة أعلاه، سقوط الحقوق في الثلاثيات التي لم يتم دفع اشتراكاتها.

المادة 13 : يترتب عن التصريح بممارسة نشاط مهني خاضع لانتساب الإجباري للنظام الوطني للضمان الاجتماعي، تعليق الانتساب الإرادي في النظام الوطني للتقاعد.

ويترتب على عدم التصريح بممارسة نشاط مهني خاضع لانتساب الإجباري للنظام الوطني للضمان الاجتماعي عدم تثبيت اعتماد الفترات المماطلة بعنوان الانتساب الإرادي دون تعويض الاشتراكات المدفوعة في هذا الصدد.

المادة 14 : يمكن لأي فرد من أفراد الجالية الوطنية بالخارج الذي تم تعليق انتسابه الإرادي إعادة استئنافه شريطة توقيف كل نشاط يخضع لانتساب الإجباري للنظام الوطني للضمان الاجتماعي.

ويمكن لأي فرد من أفراد الجالية الوطنية بالخارج التنازل عن انتسابه الإرادي للنظام الوطني للتقاعد، وفي هذه الحالة، يكون توقف الانتساب نهائيا ولا يترتب عليه تعويض الاشتراكات المدفوعة.

المادة 15 : تتقاضم المتأخرات المستحقة بعنوان هذا المرسوم، وفقا للتشريع المعمول به.

الفصل الثاني

الشروط والكيفيات الخاصة بالانتساب الإرادي

لأفراد الجالية الوطنية

بالخارج للنظام الوطني للتقاعد

المادة 7 : يمكن أن ينتسب إراديا للنظام الوطني للتقاعد، أفراد الجالية الوطنية بالخارج الذين يستوفون الشروط الآتية :

- أن يكونوا من جنسية جزائرية.

- أن يكونوا مسجلين لدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج،

- لا يتجاوزوا سن خمس وخمسين (55) سنة عند تاريخ الانتساب،

- أن يمارسوا نشاطا مهنيا كأجزاء أو شبه أجزاء / أو نشاطا مهنيا كغير أجزاء لحسابهم الخاص مذكورا في المادة 2 أعلاه، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،

- لا يكونوا خاضعين لانتساب إجباري للنظام الوطني للضمان الاجتماعي.

المادة 8 : يتعين على كل فرد من أفراد الجالية الوطنية بالخارج المستوى للشروط المنصوص عليها في المادة 7 أعلاه، والراغب في الانتساب الإرادي للنظام الوطني للضمان الاجتماعي أن يدفع خلال كل ثلاثة اشتراكات على عاته لهيئة الضمان الاجتماعي المكلفة بالتأمينات الاجتماعية للعمال الأجرا، للاستفادة من الأداءات العينية للتأمين عن المرض والأمومة وكذلك من منحة أو معاش التقاعد طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

تحدد نسبة الاشتراك بـ 31,25% من الأساس المصرح به دون أن يقل عن المبلغ الأدنى المحدد في المادة 10 أدناه.

توزيع نسبة 31,25% المنصوص عليها في الفقرة أعلاه كالتالي :

- 13% بعنوان الأداءات العينية للتأمين عن المرض والأمومة،

- 18,25% بعنوان التقاعد.

المادة 9 : تتكلف هيئة الضمان الاجتماعي المكلفة بالتأمينات الاجتماعية للعمال الأجرا بتحويل حصة الاشتراك المخصصة للتقاعد بعنوان الانتساب الإرادي إلى الصندوق المكلف بنظام التقاعد للعمال الأجرا، وفق كيفيات تحدد عن طريق اتفافي.

المادة 23 : يحدد تاريخ بداية الانتفاع من معاش أو منحة التقاعد، بعنوان الانتساب الإرادى للنظام الوطني للتقاعد من اليوم الأول من الشهر الذي يبلغ فيه المعنى سن التقاعد، على أن يستوفي الشروط المحددة في المادتين 16 و 19 من هذا المرسوم.

المادة 24 : في حالة وفاة المنتسب الإرادى، يستفيد ذوو حقوقه من معاش التقاعد المنقول أو منحة التقاعد المنقولة، حسب الحال.

المادة 25 : يستفيد ذوو حقوق المنتسب الإرادى من معاش أو منحة التقاعد المنقول من اليوم الموالي لوفاته طبقا لأحكام المادتين 31 و 34 من القانون رقم 83-12 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد.

في حالة وفاة المنتسب الإرادى قبل إكماله المدة الدنيا من الاشتراك المنصوص عليها في المادة 19 أعلاه، يحق لذوي حقوقه شراء الاشتراكات لفترات الناقصة في حدود خمس (5) سنوات.

المادة 26 : للاستفادة من المعاش أو منحة التقاعد المنقول، يجب على الزوج أن يكون قد عقد زواجا قانونيا مع الhallak طبقا للتشريع المعمول به.

المادة 27 : يتم تعويض الأداءات العينية للتأمين عن المرض والأمومة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، شريطة أن تكون الأعمال المرتبطة بها منجزة حصريا في الجزائر.

المادة 28 : لا تدفع الأداءات العينية للتأمين عن المرض أو الأمومة وكذا معاش أو منحة التقاعد المنصوص عليها في هذا المرسوم، خارج التراب الوطني.

الفصل الرابع

أحكام خاصة

المادة 29 : توضع الاشتراكات التي تم تحصيلها، بعنوان التقاعد المنصوص عليها في هذا المرسوم، في صندوق خاص بالإرادى المحدث لدى هيئة الضمان الاجتماعي المكلفة بالتقاعد.

يجب أن يكون صندوق التقاعد الإرادى محل تسيير محاسبي ومالى منفصل عن تسيير الأداءات الأخرى للصندوق الوطني للتقاعد.

المادة 30 : يمكن للصندوق المكلف بنظام التقاعد للعمال الأجراء، طبقا لقرارات الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي لتوظيف موارد الصندوق الخاص بالتقاعد الإرادى في قيم الدولة لدى الخزينة العمومية وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 31 : تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذا المرسوم، عند الحاجة، بموجب قرار من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي.

الفصل الثالث

حقوق والتزامات أفراد الجالية الوطنية بالخارج المنتسبين للنظام الوطني للتقاعد

المادة 16 : يتم الانتساب الإرادى للنظام الوطني للتقاعد، بناء على الطلب المذكور في المادة 3 أعلاه، مقابل دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي التي تعطي الحق في :

- التغطية الاجتماعية في مجال الأداءات العينية للتأمين عن المرض والأمومة،

- معاش أو منحة التقاعد عند بلوغ سن خمس وستين (65) سنة.

المادة 17 : يتبع على الشخص الذي يرغب في تعليق أو التنازل عن انتسابه الإرادى للنظام الوطني للتقاعد تقديم تصريح لهيئة الضمان الاجتماعي المكلفة بالتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء حسب الاستثمارات المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه.

المادة 18 : يمكن لأى امرأة من أفراد الجالية الوطنية بالخارج، الاستفادة من معاش التقاعد بطلب منها، ابتداء من سن ستين (60) سنة شريطة إثبات خمس عشرة (15) سنة اشتراك إرادى في الضمان الاجتماعي.

المادة 19 : من أجل الاستفادة من معاش التقاعد، بعنوان الانتساب الإرادى للنظام الوطني للتقاعد، يجب على الشخص المعنى أن يثبت على الأقل دفع خمس عشرة (15) سنة من الاشتراكات إلى هيئة الضمان الاجتماعي المختصة.

المادة 20 : يحق للمستفيد من الانتساب الإرادى للنظام الوطني للتقاعد الحصول على التقاعد طبقا لأحكام المادة 4 أعلاه، وأحكام القانون رقم 83-12 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، ما عدا أحكام المادتين 6 و 14 منه.

يحسب معاش التقاعد على أساس متوسط الاشتراكات للعشر (10) سنوات الاشتراك الأخيرة.

المادة 21 : إذا لم تتوفر في المنتسب الإرادى الذي بلغ سن خمس وستين (65) سنة، شروط الاشتراك المطلوبة في المادة 19 أعلاه، يستفيد من اعتماد السنوات الناقصة في حدود خمس (5) سنوات مقابل دفع الاشتراك التعويضي المتعلق بها.

يساوي أساس الاشتراك التعويضي الأساس المعتمد في تصفية معاش التقاعد.

المادة 22 : يحق للمستفيد من الانتساب الإرادى للنظام الوطني للتقاعد الذي يثبت خمس (5) سنوات اشتراك، على الأقل، الحصول على منحة التقاعد عند بلوغه سن التقاعد المحددة في هذا المرسوم.

المادة 32 : ينشر هنا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
حرر بالجزائر في 22 ربیع الأول عام 1444 الموافق 18 أکتوبر سنة 2022.

أیمن بن عبد الرحمن

